Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 1 | No. 2 | Page 617 – 650 | 2024 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

تأثير المخاطر على تطبيق معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل في البنوك التجارية اليمنية

The impact of risks on the application of capital adequacy standards in accordance with Basel decisions in Yemeni commercial banks.

إبراهيم ناصر العواوي
باحث – مركز أبحاث التنمية الشاملة – جامعة صنعاء – اليمن

صالح محمد حميد
باحث – قسم الإذاعة والتلفزيون
كلية الإعلام – جامعة صنعاء – اليمن

نجاة محمد جمعان
باحثه – كلية التجارة والاقتصاد – جامعة صنعاء – اليمن

Ibrahim Naser Al-Awawi
Researcher – Inclusive Development Research Center
Sana'a University - Yemen

Saleh Mohammed Humaid
Researcher - Department of Radio and Television
Faculty of Media - Sana'a University - Yemen

Nagat Mohammed Juoman
Researcher – Faculty of Trading & Commerce
Sana'a University - Yemen

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى تأثير المخاطر على تطبيق معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل في البنوك التجارية اليمنية، وكذا معرفة درجة توافق الآلية المقدمة لتكييف قياس كفاية رأس المال مع معايير لجنة بازل 2و3 لتحقيق الاستدامة في البنوك التجارية اليمنية،

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، أبرزها: توافر المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر مع التزام البنوك التجارية اليمنية بتطبيق متطلبات معايير لجنة بازل لتوفير البيئة الملائمة لقياس كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، بما يؤكد وجود دافعية أكبر للتّطبيق. _ عدم فعالية قياس المخاطر في البنوك التجارية اليمنية لعدم مواكبتها لأساليب القياس الحديثة وفق بازل 2و3.

وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: _عمل خطة مزمّنة للقضاء على التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي اليمني لاستيفاء معايير بازل بنسخها الثلاث. _ تعديل البنك المركزي تعليماته لقياس كفاية رأس المال بإضافة كافة المخاطر. إنشاء مؤسسة وطنية للتقييم الائتماني، البدء بتنفيذ الآلية التي قدمتها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مقررات بازل، كفاية رأس المال، المخاطر، الاستدامة.

Abstract:

This study aimed to identify the level of risk impact on the application of capital adequacy standards in accordance with Basel decisions in Yemeni commercial banks. The study relied on the descriptive analytical method, and the questionnaire was used as a tool for the study.

the study reached many conclusions. The most significant are: the availability of the basic principles of risk Management with the commitment of Yemeni commercial banks to apply the requirements of the Basel committee standards to provide an appropriate environment for measurement capital adequacy and Risk Management. This confirms the presence of a greater motivation for application, risk measurement in Yemeni commercial banks is not effective for not keeping pace with modern measurement methods according to Basel 2,3.

The study suggested: creating a time-bound plan to eliminate the challenges faced by the Yemeni Banking sector to meet the three versions of the Basel standards, amending the instructions of the Central Bank to measure capital adequacy by adding all risks, and establishing a national institution for credit ratings. The need to start implementing the mechanism provided to adjust the capital of Yemeni commercial banks in accordance with the third decisions of Basel.

Keywords: Basel decisions, capital adequacy, sustainability, risk.

المقدمة:

يظهر من خلال انتشار ظاهرة العولمة، وكذا ارتفاع المخاطر التي تواجهها البنوك توجه الكثير من المختصين في البنوك المركزية والتجارية نحو تطوير المعايير والقواعد الاحترازية والرقابية للإنذار المبكر لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي ومقدرته على إدارة المخاطر المرتبطة بطبيعة مصادر الأموال واستخداماتها، وبهدف مواجهة المخاطر المتعددة والرفع من ملاءة البنوك، قام محافظو البنوك المركزية للدول الصناعية العشر عام: 1974 م، بإنشاء لجنة بازل للرقابة البنكية، حيث تقوم هذه اللجنة بإصدار توصيات تتضمن أهم المعايير الاحترازية التي تساهم في تنظيم البنوك ورفع كفاية رأس مالها وتساعدها على تحقيق الاستدامة المالية ومواجهة المخاطر.

وقد قامت لجنة بازل في العام: 1988م ، بإصدار اتفاقيتها الأولى التي هدفت لوضع معايير دولية

موحدة لمتطلبات كفاية رأس المال الواجب توافرها في البنوك لمواجهة مخاطر الائتمان، وبسبب فشل هذه الاتفاقية في مواجهة الأزمات المالية تم تعديل هذه الاتفاقية في العام: 1996 حيث تم الأخذ في الاعتبار إضافة المخاطر السوقية، ورغم التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل، إلا أنها لم تساير التطورات المتلاحقة التي شهدتها أعمال البنوك، وهو ما دفع بلجنة بازل لإصدار اتفاقية بازل الثانية في العام 2006، حيث غيرت أوزان مخاطر الائتمان والسوق، وإضافة المخاطر التشغيلية، كما إضافة دعامتين جديدة هما: عمليات الإشراف الرقابي، انضباط السوق، غير أن الأزمة المالية العالمية الأخير، التي حدثت في العام: 2008 م ، بينت هشاشة المركز المالي للعديد من البنوك وهو ما أدى إلى إصدار اتفاقية بازل الثالثة، حيث حرصت اللجنة على تعزيز القاعدة الرأسمالية في البنوك من خلال تضمينها أدوات ذات جودة عالية ورفع نسبة كفاية رأس المال وتكوين مصدات رأسمالية وتعزيز تغطية المخاطر، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المراجعة الرقابية والتشديد على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية.

أما على المستوى المحلي فقد مر القطاع المصرفي اليمني بعدة مراحل ولم يبدأ التطور إلا في العقدين الأخيرين، وحرصت اليمن على تطبيق معيار لقياس كفاية رأس المال، وكذا فقد أصدر البنك المركزي العديد من التعليمات للبنوك فيما يتعلق بالمخاطر وكيفية تحديدها وقياسها ومعالجتها أو تجنبها.

مشكلة الدراسة:

يواجه القطاع المصرفي اليمني الكثير من المخاطر والأزمات المالية في ظل التدهور السياسي والاقتصادي الذي تعاني منها اليمن، ومن هذه الأزمات ما حدث عام: 2005م ، من إفلاس للبنك الوطني للاستثمار، وما سببه من آثاراً سلبية على النظام المصرفي اليمني وحاول البنك المركزي الحد من تلك الآثار بإصدار العديد من التعليمات للبنوك فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك وكيفية تحديدها وقياسها.

أما فيما يخص الفترة من سنة: 2015م ،وإلى اليوم، مازالت اليمن تتعرض لعدوان دولي وحصار اقتصادي خانق أثّر بشكل كبير على الاقتصاد والنظام المصرفي اليمني؛ حيث ارتفعت مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل والسيولة، وكل هذه المخاطر حدثت نتيجة عدم كفاية رأس مال البنوك إذا ما تم احتسابها وفقاً لمقررات بازل.

إن معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل يعبّر عن قدرة وكفاءة البنوك في قياس ومراقبة المخاطر التي تواجهها، وذلك من خلال استخدام البنوك القواعد الاحترازية الصادرة عن بازل للتخفيف من حدة المخاطر التي تواجهها البنوك بصفة عامة ومعيار كفاية رأس المال بصفة خاصة لتتماشى البنوك مع التطورات الدولية، ولكون البنوك التجارية اليمنية تمثل أكبر نسبة من القطاع المصرفي، يمكن بلورة مشكلة الدراسة في العنوان الرئيس الآتي: **ما مدى تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل في البنوك التجارية اليمنية؟!**

ويتفرع عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مدى توفر متطلبات تطبيق معايير بازل في البنوك التجارية اليمنية؟!
- ما مدى إدراك العاملين في البنوك التجارية اليمنية لأهمية تطبيق معيار كفاية رأس المال؟!

– إلى أي مدى تؤثر المخاطر على تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية؟!

– ما مدى فعّالية قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمعايير بازل1؟!

– ما مدى توافق الآلية المقترحة لتكييف قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية مع معايير بازل2،3؟!

فرضيات الدراسة:

لمعالجة مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها المطروحة اعتمد في الإجابة على مشكلة الدراسة بالفرضية الآتية: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لإمكانية تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل في البنوك التجارية اليمنية**" ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بأن متطلبات تطبيق معايير بازل متوفرة في البنوك التجارية اليمنية.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بأن العاملين في البنوك التجارية اليمنية مدركين لأهمية تطبيق معيار كفاية رأس المال.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بأن المخاطر تؤثر في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بفعّالية قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية.
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بتوافق الآلية المقترحة لتكييف قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية مع معايير لجنة بازل2و3.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- دراسة مدى توفر متطلبات تطبيق معايير بازل في البنوك التجارية اليمنية
- قياس مدى إدراك العاملين في البنوك التجارية اليمنية لأهمية تطبيق معيار كفاية رأس المال.
- دراسة مدى تأثير المخاطر في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية.
- دراسة مدى فعّالية قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمعايير بازل1.
- دراسة مدى توافق الآلية المقترحة لتكييف قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية مع معايير بازل2و3.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محورين رئيسين:

الأهمية العلمية: تنبع أهمية الدراسة العلمية في أن هذه الدراسة تبحث في تطبيق كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية، كما أنها تمثل رافداً إضافياً للمكتبة اليمنية في قياس كفاية رأس المال في البنوك اليمنية.

الأهمية العملية: إن توصيات الدراسة تساهم في تسهيل قياس كفاية رأس المال في البنوك اليمنية وفق توصيات لجنة بازل، كما أنها سوف تمكّن متخذي القرار في البنوك اليمنية من وضع حلول مستقبلية لقياس المخاطر.

حدود الدراسة:

تتمثل أهم حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الزمانية: أجريت الدراسة الاستقصائية من خلال أداة الاستبانة على عينة الدراسة في عام 2022.

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على محاولة التعرف على مدى إمكانية تطبيق قياس كفاية رأس المال وفق معايير اتفاقيات بازل2و3 في البنوك التجارية اليمنية.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لهذا النوع من الدراسات، حيث تم الاعتماد على الاستبانة في جمع البيانات من عينة الدراسة، والتي تم تصميمها بالاستناد إلى مقررات لجنة بازل وبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما استفادت الدراسة فيما يتعلق بالجانب النّظري من الدراسات السابقة والمقالات العلمية، بالإضافة للقوانين والتعليمات والتقارير الصادرة عن البنك المركزي وبازل.

الدراسات السابقة:

لقي موضوع كفاية رأس المال على اهتمام الباحثين الذين تناولوها في دراساتهم، والتي شكّلت محور الانطلاقة لهذه الدراسة، وفي حدود اطلاع الباحث على دراسات سابقة لها علاقة بموضوع الدراسة، فإن أهمها ما يلي:

الدراسات العربية:

- دراسة (سلامي، سمية، 2023) بعنوان: "**أثر مقررات بازل 3 على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة "أثر التعديلات الاحترازية في بازل3 على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بكل من (السعودية، البحرين، ماليزيا) للفترة: 2010-2021، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير مباشر لمعايير بازل3 على معدلات كفاية رأس المال للبنوك، وأن تحسن جودة ونوعية رأس مال البنوك بمقررات بازل3 أدى إلى تحسن أدائها المالي وتعزيز قدراتها المالية والتنافسية.

- دراسة (بن سالم، 2023) بعنوان: "**أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك التجارية**".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل في ربحية مجموعة من البنوك في (الجزائر ودول الشرق الأوسط) خلال (2014-2020)، واستخدمت الدراسة أحد نماذج Panel data.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن معيار كفاية رأس المال له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول، ويعتبر صمام الأمان الذي يحمي البنك من الوقوع في الأزمات المالية ومواجهة المخاطر المحتملة.

- دراسة (عبد الجواد، 2021) بعنوان: "**تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر**".

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي المصرفي في مصر لعينة من المصارف التي تمثلت في: (11) مصرفاً، مسجلة في سوق الأسهم المصري من خلال الفترة من (2004-2018).

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لمعدل كفاية رأس المال على الأداء المالي للبنوك.

وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام القطاع المصرفي بتحقيق متطلبات كفاية رأس المال.

- دراسة (الهاشمي، 2017) بعنوان: "**رأس المال المصرفي حسب متطلبات بازل3 ودوره في تحقيق الاستدامة المالية – دراسة تطبيقه على القطاع المصرفي العراقي**".

هدفت الدارسة إلى "تضبيط رأس المال حسب مقررات لجنة بازل من أجل تحقيق الاستدامة المالية في الأزمات، وقد استخدمت الدراسة ثلاثة مؤشرات لقياس كفاية رأس المال وهي: (متانة رأس المال، رأس المال الأساسي والاستدامة المالية)"، وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتحقق من المؤشرات.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن البنوك التي تعتمد في مصادر تمويلها على الودائع تكون أكثر استقراراً واستدامة وتنافس في منح الائتمان عند حدوث الأزمات من البنوك التي تعتمد على مصادر أخرى مثل الاقتراض.

وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول قوة رأس المال وقدرته وتأثيره على الاستدامة المالية خلال الأزمات المصرفية، الإفصاح عن القواعد والأسس المستخدمة في قياس كفاية رأس المال بما يؤدي إلى زيادة الوعي المصرفي وتعزز التنافس، تطوير نماذج قياس كفاية رأس المال وفق مقررات بازل3.

- دراسة (غانية، 2015) بعنوان: "**إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل الثانية والثالثة – دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية**".

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، ومعرفة واقع الجهاز المصرفي الجزائري من تطبيق مقررات بازل الثانية والثالثة، واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي والتاريخي والإحصائي.

أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن البنوك محل الدراسة تتبنى وتطبّق مبادئ إدارة المخاطر المصرفية ومهامها وتطبّق الدعامة الأولى والثانية الواردة في اتفاقية بازل الثانية، في حين أنها لم تطبّق الدعامة الثالثة لهذه الاتفاقية.

وأوصت الدراسة، على البنوك توفير النظم الكافية لتقدير وقياس كافة المخاطر، الإفصاح عن هيكل الأموال والاستراتيجية المتبعة في إدارة المخاطر، تطبّيق تعليمات بنك الجزائر فيما يتعلق ببازل3، تدريب موظفيها.

- دراسة (النجار، 2014) بعنوان: "**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**".

هدفت الدراسة إلى تقييم واقع إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية، ووضع تصور مستقبلي لإدارة المخاطر وقياسها وفق اتفاقية بازل الثانية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

وقد أشارت أهم نتائج الدراسة إلى أن قواعد الحيطة والحذر المطبّقة في البنوك محل الدراسة غير كافية لضبط نشاطها وإدارة مخاطرها، افتقار البنوك للنصوص التشريعية التي تحدد تقنيات تغطية المخاطر وقياسها، اقتصار إدارة المخاطر في البنوك على مخاطر الائتمان دون إدارتها فعلياً، عدم فعّالية أنظمة الرقابة الداخلية.

وكان أهم ما أوصت به الدراسة، إدارة كافة أنواع

المخاطر، الالتزام بتطبيق معايير بازل2 حتى يتم التكيّف مع بازل3، إنشاء إدارة للمخاطر، تفعيل الرقابة وكفاية سياسات إدارة المخاطر وإجراءاتها، تدريب الموظفين.

– دراسة (جلولي، 2012) بعنوان: " **مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاق بازل2 المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك**".

هدفت الدراسة إلى تحديد مقومات تطبيق أساليب قياس المخاطر الواردة في مقررات بازل2 من خلال تشخيص مدى استعداد المنظومة المصرفية الجزائرية لتطبيق مقررات بازل2 المتعلقة بأساليب قياس المخاطر المصرفية.

كانت أهم نتائج الدراسة، أن البنوك تجد صعوبات في فهم مناهج قياس المخاطر المصرفية التي اقترحتها لجنة بازل2، نظراً لأنها لا تمتلك المقومات الضرورية لمواكبة التطورات، غياب شركات التصنيف المحلية.

وكان أهم ما أوصت به الدراسة، ضرورة مواصلة المنظومة المصرفية الجزائرية إصداراتها التشريعية بخصوص الإصلاحات المصرفية وتكييفها مع متطلبات بازل الثانية، تنمية الموارد البشرية، تعديل النظم المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية، تطوير نظم المعلومات ونظم الرقابة الداخلية لتحديد ومتابعة المخاطر ومراقبتها.

– دراسة لعراف فائزة (2010): "**مدى تكيُّف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل**".

هدفت الدراسة لمعرفة التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل لحساب كفاية رأس المال والرقابة في البنوك، تشخيص واقع المنظومة المصرفية الجزائرية والعقبات الرئيسية التي يواجهها، ومن ثم تكييفها مع معايير بازل.

وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى تأخر تطبيق البنوك الجزائرية لاتفاقية بازل1، لأنها لم تطبّق بعد متطلبات اتفاقية بازل2؛ نظراً لأنها تعاني نقصاً في الكفاءات البشرية المؤهلة لأجل التوافق مع اتفاقية بازل الثانية.

كما أوصت هذه الدراسة بضرورة توفير الكفاءات البشرية المؤهلة والسعي إلى تطبيق توصيات بازل الثانية.

الدراسات الأجنبية:

– دراسة (Nkechi & Oluch, 2019) بعنوان: "**دور كفاية رأس المال في أداء البنوك**".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور كفاية رأس المال على أداء البنوك في نيجيريا باستخدام بيانات مقطعية لعدد تسعة بنوك خلال الفترة (2005–2016)، واعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى التجميعية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي ذي دلالة احصائية لمعدل كفاية رأس المال على الأداء المالي المصرفي مقاساً بنسبة العائد إلى الأصول، واوصت الدراسة بأهمية إلزام السلطة النقدية البنوك بتحقيق متطلبات كفاية رأس المال.

– دراسة (Nguyen Minh, 2014) بعنوان: " **Risk Management in Commercial Banks in Vietnam**".

هدفت الدراسة إلى تقييم أساليب قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية العاملة في فيتنام، وتحديد الصعوبات التي تواجه تلك البنوك في تطبيق مقررات بازل الثانية المتعلقة بمخاطر الائتمان.

كانت أهم النتائج الدراسة: إن موظفي مخاطر الائتمان في البنوك الفيتنامية غير مؤهلين بالشكل الجيد لتطبيق مبادئ إدارة مخاطر الائتمان وأساليب

قياسها وفق بازل2، بسبب قلة منظمات التصنيف الائتماني المحلية.

وكان أهم ما أوصت به الدراسة، ضرورة زيادة تأهيل الموظفين العاملين في إدارة مخاطر الائتمان وتدريبهم على أساليب قياس مخاطر الائتمان المقترحة في بازل الثانية، ضرورة زيادة عدد مؤسسات التصنيف الائتماني المحلية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تبيّن من خلال استعراض الدراسات العربية السابقة، أنها تناولت قياس كفاية رأس المال وإدارة المخاطر المرتبطة بها وفقاً لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل عام، كدراسة النجار، ودراسة غانية التي تناولت إدارة المخاطر المصرفية وتقييم وضعها الحالي في البنوك؛ بهدف تفعيلها من خلال وضع منهجية متكاملة تستند إلى مبادئ إدارة المخاطر المصرفية وأساليب قياسها الواردة في مقررات بازل2، كما أوضحت دراسة جلولي المقومات اللازم توافرها في البنوك لتطبيق أساليب قياس المخاطر على وفق بازل2، أما دراسة لعراف، تناولت العقبات الرئيسة التي تواجهها البنوك الجزائرية لتطبيق مقررات بازل2 فيما يخص كفاية رأس المال.

في حين تناولت بعض الدراسات السابقة موضوع تأثير كفاية رأس المال على الاستدامة والأداء المالي بشكل خاص، كدراسة سلامي التي تناولت أثر التعديلات الاحترازية في بازل3 على كفاية رأس مال البنوك ودورها على الأداء المالي والقدرة التنافسية، ودراسة بن سالم بموضوع تحليل وقياس أثر معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على ربحية البنوك، ودراسة عبد الجواد بموضوع تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي المصرفي.

وأخيراً تفردت دراسة الهاشمي بموضوع تضبيط رأس المال حسب مقررات لجنة بازل3؛ بهدف تحقيق الاستدامة المالية.

أما الدراسات الأجنبية ذات العلاقة، كدراسة Nguyen، فقد تناولت تقييم الأساليب التي تتبعها البنوك في قياس مخاطر الائتمان وتحديد الصعوبات التي تحول دون تطبيقها لأساليب قياس مخاطر الائتمان التي تضمنتها مقررات بازل2، كما بحثت دراسةNkechi & Oluch، دور كفاية رأس المال على أداء البنوك في نيجيريا.

ما يميّز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

على الرغم من اتفاق الدراسة الحالية في بعض الجزئيات التي جاءت بها الدراسات السابقة والتي قدمت طرق احتساب كفاية رأس المال وإمكانية تطبيقها في البنوك، من خلال توضيح العقبات وصعوبات تطبيق مقررات لجنة بازل، وكذا المقومات اللازم توفرها في البنوك لتطبيق مقررات بازل في تحديد الحد الأدنى لكفاية رأس المال، وإدارة المخاطر وأساليب قياسها وفق رؤية بازل1و2، إلا أن أهم ما يميّز الدراسة الحالية عن سابقاتها من الدراسات هو تناولها للتحديثات التي أدخلتها اتفاقية بازل الثالثة على قياس كفاية رأس المال وإدارة المخاطر، كما تتميز الدراسة الحالية في اختلاف بيئة التطبيق، حيث جرى تطبيق الدراسات السابقة على البنوك المتواجدة في الجزائر والعراق والمصرية وغيرها، بينما جرى تطبيق هذه الدراسة على البنوك التجارية اليمنية، ونظراً لتشابه أداة الدراسة الحالية مع أداة الدراسة المستخدمة في بعض الدراسات السابقة التي اعتمدت على الاستبانة، إلا أن ما يميّز أداة الدراسة الحالية المتمثلة بالاستبانة هو بناء محاورها بالاعتماد على ما جاء في مقررات

بازل الثلاث من متطلبات تتعلق بتطبيق احتساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، إضافة إلى التحديات التي تعيق البنوك التجارية اليمنية عن تطبيقها؛ لذا من الممكن أن تكون النتائج والتوصيات التي توصلت لها هذه الدراسة مختلفة؛ نتيجة لاختلاف بيئة التطبيق وتصميم أداة الدراسة الحالية على متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل 2و3.

الإطار النظري للدراسة:

1- المخاطر البنكية: (مفهومها – أنواعها – مفهوم إدارتها – مفهوم كفاية رأس المال)

1-1 مفهوم المخاطر البنكية:

يعرفها **معهد المدققين الداخليين الأمريكي** على أنها: "احتمال حدوث أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف البنك، وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف البنك ودرجة احتمال حدوثها" (أبو شعبان، 2016، 37)، وعرفت **لجنة بازل** المخاطر بأنها: "عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للبنك"، إن إدارة المخاطر "تعمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة بين درجة المخاطر ومستوى العائد" (منصور، 2017، 23).

ويمكن تعريف المخاطر المصرفية إجرائياً بأنها: "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع من الاستثمارات والانخفاض في القيمة السوقية للبنك نتيجة التغيرات في بيئة الأعمال".

1-2 أنواع المخاطر البنكية:

اختلف الباحثين في تصنيف أنواع المخاطر المصرفية، وفي الآتي أهم المخاطر (ناصر، 2019، 210):

- **المخاطر الائتمانية:** هي الخسارة المحتملة الناجمة عن عدم سداد العميل المقترض المبلغ الأصلي للقرض وفوائده إلى المصرف المقرض عند تاريخ الاستحقاق المحدد في العقد الائتماني (ناصر، 2019، 210).
- **مخاطر السيولة:** هي مخاطر احتفاظ المصرف بجزء من أمواله في شكل سائل وبدرجات متفاوتة، لمواجهة الزيادة في سحب الودائع، او سحب الاعتمادات التي منحت لعملائه (ناصر، 2019، 211).
- **مخاطر سعر الفائدة:** هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي تؤثر سلبياً على إيرادات المصرف ورأس ماله الناتجة عن التغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة (شقيري وآخرون، 2016، 300).
- **مخاطر رأس المال:** هي مخاطر عدم كفاية رأس المال لمتابعة نشاطات البنك، أو عدم كفايته لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث للبنك بشكل يؤثر سلباً على المودعين والدائنين (عمران، 2015).
- **المخاطر التشغيلية:** تعرفها لجنة بازل في اتفاقيتها الثانية بأنها: "مخاطر الخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات والأنظمة الداخلية والعناصر البشرية، والأحداث الخارجية (Francisco, 2017, 277).
- **مخاطر سعر الصرف:** هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي قد تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف (شقيري وآخرون، 2016، ص 301).
- **مخاطر السوق:** الخسائر المحتملة الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة، أسعار السلع، أسعار الصرف

أو أسعار الأوراق المالية...إلخ، وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق (النجار، 2014، 5).

1-3 مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

تعرف إدارة المخاطر في المصارف بأنها: "الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية والتي تهدف إلى حماية البنك من المخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها، أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر" (ناصر، 2019، 224).

1-4 مفهوم كفاية رأس المال:

تعرف ملاءة البنك على أنها: "الاحتفاظ بقدر من رأس المال في البنك، لإشاعة الثقة بين البنك والآخرين فيما يتعلق بأداء وتوزيع الخدمات المصرفية ويجب أن يكون هذا القدر هو أقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يتمكن استثمار الجزء الباقي في عمليات تحقق أرباح البنك (Laurent, 2015, 234).

وتعرف كفاية رأس المال على أنها: "رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع وزيادة ربحية البنك، ومن ثم نموه" (العلفي، 2014، 150).

ويمكن تعريف كفاية رأس المال إجرائياً بأنها: "رأس المال الذي يوفر الحماية ضد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وتكون لهذه الكفاية القدرة على توليد قيمة مضافة للبنك مثل زيادة الربحية وجذب الودائع".

2- التعريف بلجنة بازل للرقابة المصرفية:

هي تلك اللجنة التي تأسست سنة: 1974م ،من طرف محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر: (ألمانيا، بلجيكا، كندا، الولايات المتحدة، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، لكسمبورج وسويسرا). والذي عُقِد اجتماعهم التأسيسي بمدينة بازل في سويسرا في مقر بنك التسويات الدولية، وتعمل اللجنة على صياغة معايير دولية تسترشد بها البنوك المركزية في مراقبة أعمال البنوك، وأطلق عليها لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية، أو لجنة بازل نسبة إلى مكان انعقادها، (ناصر، 2019، 67).

2-1 مضمون اتفاقية بازل الأولى:

في سنة: 1988م، قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال التي عرفت باتفاقية بازل1 ليصبح اتفاقاً عالمياً، وبعد عدة أبحاث وتجارب حددت اللجنة نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها البنوك ب 8% (سارة، 2015، 97). وقد طرأت تعديلات أدخلتها لجنة بازل على اتفاقيتها الأولى، كان أهمها: تعديل عام: 1996 الذي تضمن مطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال إضافي لمواجهة مخاطر السوق، أي أن هذا التعديل فرض إضافة شريحة ثالثة لتغطية مخاطر السوق (ناصر، 2019، 71).

2-2 كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل الأولى وتعديلاتها:

يتم احتسابها كما يلي: (ناصر، 2019، 71-74):

مكونات رأس المال التنظيمي بحسب اتفاقية بازل الأولى وتعديلاتها:

أولاً: الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):

1-رأس المال المدفوع: ويتكون من الأسهم العادية المدفوعة، والأسهم الممتازة الدائمة

غير تراكمية الأرباح.

2- **الاحتياطيات المعلنة:** علاوات إصدار الأسهم، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات القانونية والاختيارية.

3- **حصة الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة الموحدة ميزانيتها مع ميزانية البنك:** التي تزيد الملكية فيها عن 50%، وذلك عند عدم الملكية الكاملة للشركات التابعة المذكورة.

ثانياً: الشريحة الثانية (رأس المال المساند):

1- **الاحتياطيات غير المعلنة:** الاحتياطيات السرية التي يتم تكوينها من صافي الأرباح لغرض مواجهة الخسائر غير المتوقعة في المستقبل، شريطة تمريرها من حساب الأرباح، وقبولها من السلطات الرقابية المحلية.

2- **احتياطيات إعادة التقييم:** وتخضع الفروق بين القيمة الجارية والدفترية إلى خصم قدره 55% من قيمتها، وتخضع للضريبة، أما احتياطيات إعادة تقييم العقارات، فقد رفضت بازل إدراجها ضمن رأس المال المساند.

3- **المخصصات العامة (احتياطيات عامة لمواجهة الخسائر على القروض):** يتم احتساب ضمن رأس المال المساند إذا كانت مخصصة لمواجهة أية خسائر مستقبلية غير محددة، لكنها محتملة ويمكن التصرف به.

4- **الأدوات الرأسمالية المتنوعة:** وتضم عدداً من الأدوات الرأسمالية التي تجمع بين صفات أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية، كالأسهم الممتازة القابلة للتحويل إلى سندات، ويخضع إدخالها لعدة شروط، أهمها: أن تكون مدفوعة بالكامل، وقابلة للمشاركة في الخسائر، ويمكن تأجيل دفع العوائد المستحقة عليها.

5- **الديون المساندة:** التي يزيد أجلها عن خمس سنوات، والأسهم الممتازة ذات الأجل المحدود القابلة للاستعادة، ويتم خصم 20% من قيمتها سنوياً، وأوردت اتفاقية بازل الأولى قيوداً متعددة، يمكن توضيحها بالآتي:

أ- ألا يزيد الحد الأقصى لمجموع عناصر رأس المال المساند عن 100% من مجموع رأس المال الأساسي.

ب- ألا يزيد الحد الأقصى للدين المساند عن 50% من مجموع عناصر الشريحة الأولى.

ج- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات العامة (احتياطيات الديون المشكوك في تحصيلها) بمقدار 1.25% من مجموع الأصول الخطرة، ويمكن زيادتها مؤقتاً بنسبة 2% بحالات الاستثنائية.

د- أن تخضع احتياطيات إعادة التقييم إلى خصم قدره 55% عند احتسابها ضمن رأس المال.

ثالثاً: الشريحة الثالثة (قروض مساندة لأجل سنتين):

سمح التعديل الذي أجرته لجنة بازل عام: 1996 م، بمطالبة البنوك للاحتفاظ برأس مال لتغطية مخاطر السوق بعد موافقة السلطات الرقابية، وأن يكون على شكل قروض مساندة تأخذ شكل سندات يطرحها البنك في اكتتاب عام بعائد أعلى من سعر السوق، ولإدراج هذه الشريحة ضمن رأس المال، يجب توافر مجموعة من الشروط وهي:

أ- أن تكون على شكل قروض مساندة فترة استحقاقها لا تقل عن سنتين، وأن لا تتجاوز 250% من الشريحة1.

ب- أن تكون صالحه لتغطية مخاطر السوق فقط، بما في ذلك مخاطر الصرف الأجنبي.

ج- يجوز استبدال عناصر الشريحة الثانية بالشريحة الثالثة، وذلك لتضمن الحد الذي هو 250%.

د- عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع سوف يخفض رأس مال البنك إلى حده الأدنى.

هـ- أن تكون الشريحة الأولى من رأس المال أكبر من أو تساوي الشريحة الثانية والشريحة الثالثة.

و- يجب أن تكون الشريحة الثالثة لرأس المال المساند غير مضمونة ومدفوعة بالكامل.

رابعاً: الاستقطاعات من الشريحة الأولى لرأس المال بحسب اتفاقية بازل الأولى:

حددت اتفاقية بازل الأولى البنود التي يتم استقطاعها من الشريحة الأولى لرأس المال، وبنسبة 100% بالآتي:

1- **الشهرة:** تستقطع قيمتها بالكامل من رأس المال الأساسي؛ لأنها تعمل على تضخيم رأس المال.

2- **الاستثمارات في البنوك والمؤسسات التابعة التي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن حسابات المركز الرئيس:** لدفع المؤسسات إلى توحيد حساباتها، ليتسنى معرفة ملاءتها كمجموعة واحدة، وتجنب تكرارها.

3- **الاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك الأخرى:** لمنع تبادل الاستثمارات الرأسمالية بين البنوك التي تؤدي إلى تضخيم رأس المال والعمل على تشجيع استقطاب رأس المال من المستثمرين الخارجيين.

وتتم عملية احتساب نسبة كفاية رأس المال من خلال تطبيق المعادلة الآتية (ناصر، 2019، 71-74):

- نسبة كفاية رأس المال = (إجمالي رأس المال (شريحة1 + شريحة2) / إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بطريقة مرجحة الخطر) ≤ 8%.
- اما وفق تعديلات اتفاقية بازل1 تتم عملية احتساب نسبة كفاية رأس المال من خلال تطبيق المعادلة الآتية: نسبة كفاية رأس المال = (إجمالي رأس المال (شريحة1 + شريحة2 + شريحة3) / الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية + مقياس المخاطرة السوقية * 12.5) ≤ 8%.

2-3 كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل الثانية:

تتكون الاتفاقية من ثلاثة أسس أو دعائم هي (ناصر، 2019، 73-89):

أ- **الدعامة الأولى:** تتشابه مع ما جاء في اتفاقية بازل الأولى من حيث نسبة كفاية رأس المال (8%)، وأساليب قياس مخاطر السوق ومكونات بسط معادلة كفاية رأس المال، ولكنها تختلف من حيث تطوير أساليب قياس مخاطر الائتمان واستحداث مخاطر التشغيل ووضع أساليب لقياسها، وتعديل مقام نسبة كفاية رأس المال.

ب- **الدعامة الثانية:** ضمان وجود طريقة فعالة للمراجعة والرقابة، أي أن يكون للبنوك الخاضعة لإشراف الجهات الرقابية الآلية اللازمة للتقييم الداخلي لتحديد رأس المال الكافي كنهج للرقابة الاحترازية ضد المخاطر.

ج- **الدعامة الثالثة:** نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره أو الانضباط بسلوكيات السوق، وهذا يتطلب من أي بنك أن يقوم بالإفصاح عن رأسماله ومدى تعرضه للمخاطر، والطرق المتبعة

لتحديد حجمها.

وعلى الرغم من التوافق فيما بين الاتفاقيتين حول الشرائح المكونة لبسط معادلة كفاية رأس المال، إلا أن الاتفاقية الثانية لها نظرة مختلفة فيما يتعلق بالاستقطاعات من رأس المال، بحيث يجب أن تكون على النحو الآتي:

1. **الاستقطاعات من الشريحة1 لرأس المال:** أنه يتم استقطاع الشهرة والزيادة في رأس المال الناتجة عن الاستثمارات في أسهم البنك نفسه (أسهم الخزينة) من الشريحة الأولى لرأس المال بنسبة 100%.
2. **يتم استقطاع البنود الآتية بنسبة: 50% من الشريحة1 وبنسبة: 50% من الشريحة2:** الاستثمارات في البنوك والمؤسسات التابعة التي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن حسابات المركز الرئيس، الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك الأخرى والمؤسسات المالية، استثمارات الأقلية في المنشآت المالية الأخرى.

2-4 كفاية رأس المال وفقاً لاتفاقية بازل الثالثة:

عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية الممثلين للأعضاء: (27) للجنة بازل بعد توسيعها في مقر اللجنة في سبتمبر سنة: 2010، أعلنت اللجنة موافقتهم على سن قواعد أكثر صرامة بشأن إدارة المصارف، سميت بمقررات بازل3 (دعائم الصد).

وفي نوفمبر: 2010 صادق عليها زعماء مجموعة العشرين G20 في اجتماعاتهم بمدينة سيول، ليتم في 16 ديسمبر 2010 م، إصدار النصوص النهائية المحددة للقواعد التنظيمية الرقابية لمقررات بازل3 والتي كان من المتوقع تطبيقها على البنوك اعتبارا من نهاية سنة: 2012م، (محيدي، 2019، 391).

مكونات رأس المال التنظيمي بحسب اتفاقية بازل الثالثة

1. تعديل مكونات رأس المال التنظيمي: عملت لجنة بازل 3 على إعادة تحديده، لتشمل أدوات أكثر استقراراً.

2- أهم التعديلات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة فيما يخص كفاية رأس المال: لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة في المتطلبات، فعليها أن تزيد رؤوس أموالها إما عن طريق: (الاحتفاظ بالأرباح، طرح أسهم جديدة للاكتتاب، إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو عن طريق التقليل من حجم قروضها، وهذا الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذا منحت اتفاقية بازل الجديدة البنوك فترة سبع سنوات لتطبيق هذه المتطلبات، ويبين الجدول الآتي برنامج إدخال التعديلات على رأس المال ورأس مال التحوط وفقاً بازل3 (قويدر، 2021، 67):

جدول رقم: (1) برنامج إدخال التعديلات على رأس المال البنكي وفقاً بازل الثالثة

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة حقوق المساهمين	%3.5	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
رأس مال إضافي لأغراض التحوط	–	–	–	%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
الحد الأدنى لحقوق المساهمين + رأس مال التحوط	%3.5	%4	%4.5	%5.12	%5.75	%6.375	%7
الاستقطاعات من الشريحة الأولى	–	%20	%40	%60	%80	%100	%100
الحد الأدنى لحقوق المساهمين+ رأس مال إضافي	%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8

البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال+ رأس مال التحوط	%8	%8	%8	%8.62	%9.25	%9.875	%10.5

Source: Basel Committee on Banking Supervision, Basel 3 Monitoring Report, bank for International Settlements, Basel, Switzerland, march 2014, p: 39

يتبين من خلال الجدول أن لجنة بازل تقترح أن: يتم رفع الحد الأدنى من متطلبات حقوق المساهمين، وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر، وقد أضافت الإصلاحات نوعاً جديداً من رأس المال الذي يمكن تسميته برأس المال التحوطي، كما قامت اللجنة كذلك لإلغاء الشريحة الثالثة التي كانت في اتفاقيتها.

3- واقع قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمقررات بازل الأولى:

يبين (البنك المركزي اليمني، 1997، 1، 2) في منشوره رقم (2) أن مكونات رأس المال التنظيمي كالآتي:

3-1 تحديد مكونات رأس المال التنظيمي: يبين المنشور رقم (2) أن مكونات رأس المال التنظيمي كالآتي:

أ- رأس المال الأساسي: يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات القانونية والعامة، والأرباح غير الموزعة.

ب- رأس المال المساند: يتكون من احتياطي إعادة تقييم الأصول، المخصصات العامة ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها،بشرط أن لا تكون مخصصة لتغطية خسائر في أصول محددة، وأن لا تزيد قيمتها عن 2% من مجموع الأصول الخطرة، على أن لا تتجاوز إجماليها عن 100% من مجموع رأس المال الأساسي.

ج- الاستقطاعات من رأس المال: استقطاع الشهرة والمساهمات في رؤوس أموال المؤسسات والبنوك الأخرى من رأس المال الأساسي، واستقطاع أي نقص في مخصصات الديون المطلوب تكوينها من رأس المال المساند.

تحديد متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر الائتمان: من خلال استخدام المنهج الموحد لقياس مخاطر الائتمان الذي تضمنته اتفاقية بازل1، وتقوم البنوك اليمنية بتطبيق ذلك المنهج وفق الجدول الآتي:

جدول رقم :(2) أوزان ترجيح الأصول داخل الميزانية بحسب تعليمات البنك المركزي اليمني.

وزن الخطر	البند داخل الميزانية
%0	**الأصول غير الخطيرة:** النقد، المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية، مطلوبات من دول منظمة (OECD) وبنوكها المركزية أو بضماناتها، مطلوبات معززة بضمانات نقدية.
%20	**الأصول متوسطة الخطورة:** مطلوبات من بنوك مرخصة في دول (OECD) أو المضمونة منها، مطلوبات من بنوك التنمية الدولية، النقدية تحت التحصيل، مطلوبات من مؤسسات الحكومية دول (OECD) والقروض المضمونة من قبلها، مطلوبات مضمونة من بنوك خارج (OECD) وتبقى من استحقاقها أقل من سنة.
%50	قروض مضمونة برهون عقارية ويشغلها ملاكها.
%100	الأصول ذات المخاطر العالية: مطلوبات من القطاع الخاص، من بنوك خارج دول (OECD) وتبقى لاستحقاقها أكثر من عام، مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج

وزن الخطر	البند داخل الميزانية
	(OECD) ما لم تكن بالعملة المحلية، مطلوبات من شركات القطاع العام، الأصول الثابتة والأخرى، الأدوات الرأسمالية الصادرة من بنوك أخرى.

المصدر: من إعداد الباحث نقلاً من: (البنك المركزي اليمني، كفاية رأس المال: ص 2، 3).

ويتم ترجيح قيمة الأصل داخل الميزانية وتحديد رأس المال المطلوب من خلال تطبيق معادلات اتفاقية بازل1.

3-2 تحديد معاملات تحويل البنود خارج الميزانية:

يوضح الجدول الآتي هذه المعاملات:

جدول رقم :(3) معاملات تحويل البنود خارج الميزانية بحسب تعليمات البنك المركزي اليمني

معامل التحويل	البند خارج الميزانية
%20	القيمة غير المغطاة نقداً من الاعتمادات المستندية.
%100	القيمة غير المغطاة نقداً من (خطابات الضمان؛ البنود الأخرى خارج الميزانية).

المصدر: من إعداد الباحث نقلاً من: (البنك المركزي اليمني، كفاية رأس المال: ص 3).

ويتم تحويل البند خارج الميزانية إلى قيمة مكافئة للقرض أو للبند داخل الميزانية، وتحديد رأس المال المطلوب لمقابلة مخاطر البند خارج الميزانية، من خلال تطبيق معادلات اتفاقية بازل الأولى.

3-3 احتساب نسبة كفاية رأس المال: يبين (البنك المركزي اليمني، كفاية رأس المال: 1، 2) أن عملية احتساب نسبة كفاية رأس المال تكون من خلال المعادلة الآتية: نسبة كفاية رأس المال = (إجمالي رأس المال (شريحة1 + شريحة2) / إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان) ≤ 8%.

ويمكن توضيح نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية للفترة من (2012-2016) بالجدول الآتي:

جدول رقم: (4) نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية خلال الفترة :(2012 - 2016).

اسم البنك	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	%38.27	%42.06	%37.04	%54.80	%64.97	%47.43
البنك الأهلي اليمني	%65.5	%63.6	%48	%59.7	%61	%59.56
بنك اليمن الدولي	%45.11	%39.15	%41.83	%56.88	%50.1	%46.61
بنك اليمن والكويت	%32.06	%22.8	%21.63	%21.12	%13.1	%22.14
بنك التسليف الزراعي	%24.1	%33.1	%22.2	%39.6	%29.5	%29.70
البنك التجاري اليمني	%30.97	%28.31	%24.7	%26.6	%22.9	%26.70
إجمالي المتوسط	**%39.34**	**%38.17**	**%32.57**	**%43.12**	**%40.26**	**%38.69**

المصدر: من إعداد الباحث نقلاً من: (تقارير تطورات الميزانية المجمعة للبنوك التجارية اليمنية من العام 2012 - 2016).

يتبيّن من الجدول أن نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية تفوق نسبة المعيار العالمي للحد الأدنى من رأس المال (8%)، كما يلاحظ أن البنوك حافظت على مستوى مرتفعا من نسبة كفاية

رأس المال، حيث وصلت إلى (38.69%)، مما يدل على قدرتها لتغطية مخاطر الائتمان من أموالها.

4- تأثير المخاطر على معايير كفاية رأس المال (التحليل الإحصائي)

4-1 أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، وتحقيقا" لهذا الهدف تم الرجوع إلى الدراسات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية، وتم بناء استبانة، تضمنت على: (86) فقرة لقياس: إمكانية تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 2 و3 في البنوك التجارية اليمنية. وقد تكونت الاستبانة من قسمين.

4-2 اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بالتأكد من صدق أداة جمع المعلومات من خلال الآتي:

الصدق الظاهري: تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة في مجال الدراسة والبحث العلمي؛ من أجل الاستفادة من خبراتهم وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ضوء المقترحات.

صدق الاتساق الداخلي: لقد استخدم الباحث معامل الارتباط بيرسون للتأكد من ارتباط الفقرات.

الصدق البنائي: استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون لحساب معاملات الارتباط، وكانت النتائج: إن كافة محاور أداة الدراسة ذات ارتباط مع بعضها البعض، حيث تراوح معامل الارتباط بين المحاور (.424**-.676**) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، كما تراوح ارتباط المحاور مع الدرجة الكلية بين معامل ارتباط (.612**-.869**) وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا ما يؤكد صدق أداة الدراسة.

ثبات الأداة: تم إجراء اختبار الفا كرونباخ لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة ومصداقيتها، حيث بلغ معامل الثبات بشكل عام (0.788) وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بثبات عالٍ، وجاءت مصداقية استجابة أفراد العينة (0.887) وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية وأن العينة متجانسة، ويمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

4-3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الأفراد العاملين الذين لهم علاقة بهذه الدراسة وهم الإدارات العليا للبنوك وإدارة المخاطر، في المراكز الرئيسة للبنوك التجارية اليمنية؛ نظراً لوجود إدارة المخاطر فيها، مع استثناء بنك اليمن والخليج من مجتمع الدراسة؛ لعدم وجود موظفي إدارة المخاطر فيه، وبذلك أصبح مجتمع الدراسة مكوناً من الأفراد العاملين في إدارة مخاطر لدى 6 بنوك تجارية يمنية، وهي: (البنك اليمني للإنشاء والتعمير، البنك الأهلي اليمني، بنك اليمن الدولي، بنك اليمن والكويت، بنك التسليف التعاوني الزراعي، البنك التجاري اليمني).

هذا وقد تم توزيع الاستبانات على جميع أفراد مجتمع الدراسة باستخدام أسلوب المسح الشامل، حيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة: (46) استبانة، وقد تم استرداد :(43) استبانة منها.

4-4 الأساليب الإحصائية:

اعتمد الباحث على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) في عملية تحليل البيانات وقد استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية

المناسبة من أجل وصف بيانات الدراسة واختبار صحة الفرضيات.

نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: محور البيانات الديمغرافية:

من خلال الجدول: (5) يتبين أن البنوك التجارية اليمنية تركز عند التوظيف في إدارة المخاطر على حملة مؤهلات المحاسبة ثم يليهم حملة المالية والمصرفية؛ لكونهم الأجدر بمراجعة عمليات إدارة المخاطر، كما تبين النتائج المتعلقة بتوزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة أن المعنيين بمخاطر في البنوك التجارية اليمنية يتمتعون بخبرة عملية جيدة اكتسبوها خلال سنوات خدمتهم، حيث أن نسبة الذين خدمتهم أكثر من 5 سنوات بلغت 78%.

جدول رقم (5): البيانات الديمغرافية

م	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
1	التخصص العلمي	محاسبة	29	%70.73
		مالية ومصرفية	5	%12.20
		إدارة أعمال	2	%4.88
		اقتصاد	3	%7.32
		أخرى	2	%4.88
المجموع			41	%100
2	سنوات الخبرة	5 سنوات فأقل	9	%21.51
		من 6- 10 سنوات	9	%21.95
		من 11- 15 سنة	15	%36.59
		من 16- 20 سنة	8	%19.51
المجموع			41	%100

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية 2022 وبرنامج SPSS

ثانياً: اختبارات ونتائج ومناقشة الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة فقد تم اجراء الاختبارات الإحصائية المختلفة وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: والتي نصها: **"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتوفر متطلبات تطبيق معايير بازل في البنوك التجارية اليمنية"**، وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هي مبينة بالجدول رقم: (6) الآتي:

جدول رقم (6): نتائج اختبار T لعينة واحدة لمعرفة مدى توفر متطلبات تطبيق معايير بازل في البنوك التجارية اليمنية

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التوافر	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
1	لدى البنك لجنة مخاطر مؤهلة مستقلة لإدارة المخاطر تتبع مجلس الإدارة.	3	4.12	0.75	82.44%	عالٍ	9.602	.000
2	لدى البنك في هيكله التنظيمي وظيفة إدارة المخاطر مستقلة تتبع الادارة العليا.	1	4.37	0.66	87.32%	عالٍ جداً	13.218	.000

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التوافر	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
3	يعد مجلس الإدارة المسؤول عن اعتماد استراتيجية وسياسة إدارة المخاطر	5	4.05	0.67	80.98%	عالٍ	10.038	.000
4	يقوم مجلس الإدارة بتقييم استراتيجية إدارة المخاطر وسياستها بشكل سنوي على الأقل	9	3.88	0.56	77.56%	عالٍ	10.102	.000
5	يقوم مجلس الإدارة بتقييم التزام إدارة المخاطر بالإستراتيجية المعتمدة منه.	9	3.88	0.75	77.56%	عالٍ	7.515	.000
6	يقوم مجلس الإدارة بتقييم الأساليب المستخدمة لقياس المخاطر بشكل دوري.	16	3.63	0.80	72.68%	عالٍ	5.084	.000
7	يراجع مجلس الإدارة التقارير المرفوعة من إدارة المخاطر حول حجم المخاطر.	5	4.05	0.63	80.98%	عالٍ	10.651	.000
8	تساهم إدارة المخاطر في وضع السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر.	6	4.02	0.76	80.49%	عالٍ	8.655	.000
9	تقوم إدارة المخاطر بتحديد وقياس كافة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.	6	4.02	0.72	80.49%	عالٍ	9.058	.000
10	لدى البنك استراتيجية تلزمه بقياس المخاطر لتخفيفها وفق أساليب مقررات بازل.	15	3.68	0.88	73.66%	عالٍ	4.977	.000
11	يمتلك البنك رأس المال الكافي لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها.	4	4.10	0.77	81.95%	عالٍ	9.148	.000
12	يعد البنك خطط طوارئ تشمل كل المخاطر التي قد تتعرض لها؛ لمواجهة أي طارئ.	2	4.20	0.71	83.90%	عالٍ جداً	10.705	.000
13	لدى البنك أنظمة معلومات حديثة تساعده على إدارة ومراقبة كافة المخاطر.	13	3.76	0.92	75.12%	عالٍ	5.285	.000
14	لدى البنك أنظمة معلومات حديثة تساعده على قياس كافة المخاطر التي يتعرض لها	18	3.56	0.84	71.22%	عالٍ	4.286	.000
15	توفر أنظمة المعلومات كافة أنواع التقارير والمعلومات التي تهم أصحاب المصالح.	17	3.61	0.77	72.20%	عالٍ	5.066	.000

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التوافر	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
16	لدى البنك القدرة على الالتزام بمبادئ الإفصاح والشفافية وفق مقررات بازل2و3.	12	3.78	0.76	75.61%	عالٍ	6.587	.000
17	تعد إدارة المخاطر تقارير دورية عن التطورات التي طرأت في هيكلها.	11	3.80	0.60	76.10%	عالٍ	8.578	.000
18	يوجد فصل للمهام بين مراقبة المخاطر والجهات المنفذة.	10	3.85	0.61	77.07%	عالٍ	8.890	.000
19	تخضع إدارة المخاطر لرقابة داخلية مستقلة	11	3.80	0.60	76.10%	عالٍ	8.578	.000
20	يتوفر لدى البنك إدارة رقابة داخلية فعاله لتقييم دقة أساليب قياس المخاطر وفق بازل	8	3.90	0.70	78.05%	عالٍ	8.253	.000
21	يتوفر لدى البنك إدارة رقابة داخلية فعاله لتقييم دقة قياس كفاية رأس المال وفق بازل.	14	3.73	0.84	74.63%	عالٍ	5.595	.000
22	ترفع إدارة الرقابة الداخلية لمجلس الإدارة تقاريرها عن نقاط ضعف إدارة المخاطر.	12	3.78	0.72	75.61%	عالٍ	6.893	.000
23	يتأكد البنك المركزي من التزام البنوك بتعليماته الخاصة بالإدارة السليمة للمخاطر	6	4.02	0.61	80.49%	عالٍ	10.720	.000
24	تقوم السلطة الرقابية بالتأكد من التزام البنك بمتطلبات كفاية رأس المال ونسبتها.	7	3.95	0.59	79.02%	عالٍ	10.331	.000
متوسط إجمالي المحور			3.90	0.41	77.97%	عالٍ	14.116	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية 2022 وبرنامج SPSS

يتضح من الجدول: (6) أن المتوسط الحسابي لإجمالي فقرات المحور :(3.90) وبانحراف معياري: (0.41) وبنسبة موافقة: (77.97%) وكانت قيمة (T) المحسوبة (14.116) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق بين إجمالي المتوسط الحسابي والنظري للفقرات (الفرضي) (3) دالاً إحصائياً بمستوى دلالة :(0.000)، مما يشير إلى أن عينة الدراسة توافق على توافر متطلبات تطبيق معايير بازل في البنوك التجارية اليمنية وبمستوى عالٍ، كما يتبين أن التوافر لفقرات المحور تراوح المتوسطات الحسابية لهم بين (3.56 إلى 4.37) والفرق بينها وبين المتوسط الفرضي (3) دال إحصائياً لكافة الفقرات، وتراوحت

نسبة الموافقة على فقرات المحور (71.22% إلى 87.32%). وبناءً على ما سبق، يتم قبول الفرضية الرئيسية الأولى التي نصت على أنه: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05): لتوفر متطلبات تطبيق معايير بازل في البنوك التجارية اليمنية.**

وقد اتفقت نتائج اختبار هذه الفرضية جزئياً مع نتائج بعض الدراسات التي أجريت في بيئات عربية مختلفة، حيث اتفقت مع ما توصلت إلية نتائج دراسة كل من (غانية، 2015؛ صندوق النقد العربي، 2012).

الفرضية الثانية: والتي نصها:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لإدراك العاملين في البنوك التجارية اليمنية لأهمية كفاية رأس المال"، وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هي مبينة بالجدول رقم (7) الآتي:

جدول رقم: (7) نتائج اختبار T فقرات مدى إدراك العاملين في البنوك التجارية لأهمية تطبيق معيار كفاية رأس المال

م	الفقرات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى الإدراك	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
1	لدى العاملين معرفة بأن قياس كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل يقلل من المخاطر	1	3.66	0.62	73.17%	عالٍ	6.836	.000
2	توجد معرفة كافية لدى العاملين في إدارة المخاطر بأساليب قياس المخاطر الائتمانية.	1	3.66	0.66	73.17%	عالٍ	6.427	.000
3	توجد معرفة كافية لدى العاملين في إدارة المخاطر بأساليب قياس مخاطر التشغيل.	1	3.66	0.66	73.17%	عالٍ	6.427	.000
4	توجد معرفة كافية لدى العاملين في إدارة المخاطر بأساليب قياس المخاطر السوق.	2	3.63	0.70	72.68%	عالٍ	5.814	.000
5	توجد معرفة كافية لدى العاملين في إدارة المخاطر بأساليب قياس مخاطر السيولة.	3	3.54	0.71	70.73%	عالٍ	4.835	.000
6	العاملين في البنك على اطلاع بمقررات بازل2و3 فيما يخص قياس كفاية رأس المال	4	3.41	0.87	68.29%	عالٍ	3.068	.000
7	يقوم البنك بإجراء دورات تدريبية وتأهيلية مكثفة لمسؤولي وموظفي المخاطر.	5	3.34	1.02	66.83%	متوسط	2.154	.037
المتوسط الإجمالي لفقرات المحور			3.56	0.51	71.15%	عال	14.116	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية وبرنامج SPSS 2022

يتضح من الجدول رقم: (7) المتوسط الحسابي لإجمالي الفقرات:(3.56) وبانحراف معياري (0.51) وبنسبة موافقة: (71.15%) وكانت قيمة (T) المحسوبة :(14.116) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق بين إجمالي المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي: (3) دالاً إحصائياً بمستوى دلالة (0.000)، مما يشير إلى أن عينة الدراسة توافق على إدراك العاملين في القطاع المصرفي لأهمية كفاية رأس المال وبمستوى عال، كما تبين أن فقرات محور إدراك العاملين تراوح المتوسطات الحسابية لها بين (3.34

إلى 3.66) والفرق بينها وبين المتوسط الفرضي (3) دال إحصائياً لكافة الفقرات، وتراوحت نسبة الموافقة على فقرات المحور (66.83% إلى 73.17%).

وبناءً على ما سبق،و يتم قبول الفرضية الرئيسية الثانية التي نصت على أنه: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لإدراك العاملين في القطاع المصرفي لأهمية كفاية رأس المال.** وهذه النتيجة مشابهة لدراسة كل من (**Nguyen**، 2014؛ لعراف، 2010).

الفرضية الثالثة: والتي نصها:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتأثير المخاطر في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية، وكانت نتائج اختبار الفرضية كما هي مبينة بالجداول (8، 9، 10) الآتية:

البعد الأول: مخاطر الائتمان:

جدول رقم (8): نتائج اختبار T مستوى تأثير مخاطر الائتمان في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية:

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التأثير	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
1	تؤثر مخاطر الائتمان في قياس كفاية رأس مال البنك وفقاً لمعايير بازل2و3.	4	4.12	0.87	82.44%	عالٍ	8.242	.000
2	تتأثر مخاطر الائتمان بالأوضاع السياسية والاقتصادية	1	4.44	0.63	88.78%	عالٍ جداً	14.525	.000
3	لدى البنك سياسة ائتمانية معتمدة تقلل من المخاطر الائتمانية المحتملة.	2	4.32	0.57	86.34%	عالٍ جداً	14.863	.000
4	مساهمة إدارة المخاطر في القرارات الائتمانية يقلل من المخاطر الائتمانية المحتملة.		4.20	0.56	83.90%	عالٍ جداً	13.723	.000
5	تؤثر نوعية الضمانات على المخاطر الائتمانية.	3	4.29	0.56	85.85%	عالٍ جداً	14.814	.000
6	التزام البنك بمنشورات البنك المركزي المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان يساهم في الحد منها.	3	4.29	0.64	85.85%	عالٍ جداً	12.892	.000
7	يملك البنك الأدوات الكافية التي تساعده على قياس مخاطر الائتمان وفق أحد أساليب القياس التالية:	5	3.47	0.79	%69.39	عالٍ	5.269	.000
7-أ	الأسلوب المعياري.	3	3.22	0.85	64.39%	متوسط	1.650	.107
7ب	أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي.	2	3.51	0.84	70.24%	عالٍ	3.903	.000

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التأثير	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
7ج	أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم.	4	3.12	0.87	62.44%	**متوسط**	.896	.376
7–د	القياس وفقاً بازل1 المتوافق مع البنك المركزي	1	4.02	0.61	80.49%	**عالٍ**	10.720	.000
متوسط إجمالي البعد			3.95	0.41	79.07%	**عالٍ**	14.940	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية 2022 وبرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم :(8) أن تأثير مخاطر الائتمان في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية كان بمستوى عالٍ، حيث كان المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات البعد (3.95) وبانحراف معياري :(0.41) وبنسبة موافقة: (79.07%) وكانت قيمة (T) المحسوبة :(14.940) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق بين إجمالي المتوسط الحسابي لعبارات المحور والمتوسط الفرضي: (3) دالاً إحصائياً بمستوى دلالة:(0.000)، كما يتبين أن فقرات البعد تأثير مخاطر الائتمان في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك تراوح المتوسطات الحسابية لها بين (3.47 إلى 4.44) والفرق بينها وبين المتوسط الفرضي: (3) دال إحصائياً لكافة الفقرات، وتراوحت نسبة الموافقة على فقرات البعد (69.39% إلى 88.78%)، هذا وحصلت الفقرة :(7) على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي مقداره :(3.47) وبانحراف معياري :(0.79)، بنسبة موافقة: (69.39%)، وكانت قيمة (T) (5.529) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق بين المتوسط الحسابي للفقرة والمتوسط الفرضي: (3) دالاً إحصائياً بمستوى دلالة :(0.000)، مما يشير إلى أن عينة الدراسة ترى أن يملك الأدوات الكافية التي تساعده على قياس مخاطر الائتمان وفق احد أساليب القياس، وكان أولى تلك الأساليب بازل1 وبنسبة: (80.49%)، يلي ذلك أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي وبنسبة (70.24%) أي بمستوى عال، ثم الأسلوب المعياري وبنسبة: (64.39%) أي بمستوى متوسط، ثم أقلهم أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم وبنسبة: (62.44%) أي بمستوى متوسط، كما يلاحظ ان البند (أ، ج) من الفقرة :(7) كانت غير دلالة إحصائياً على التوالي بمستوى دلالة: (0.107، 0.376).

وبناءً على ما سبق، نستنتج صحة الفرضية الفرعية الأولى، لذا يتم قبولها والتي تنص على أن: **مخاطر الائتمان تؤثر في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية وبمستوى عالٍ.** وهذه النتيجة مشابهة جزئياً لدراسة كل من (**Nguyen**، 2014؛ جلولي، 2012؛ النجار، 2014).

البعد الثاني: مخاطر السوق:

جدول رقم (9): نتائج اختبار T مدى تأثير مخاطر السوق في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التأثير	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
1	تؤثر مخاطر السوق في قياس كفاية رأس مال البنك وفقاً لمعايير بازل2و3	3	3.83	0.92	76.59%	عالٍ	5.776	.000
2	تتأثر مخاطر السوق بالأوضاع السياسية والاقتصادية	1	4.32	0.85	86.34%	عالٍ جداً	9.925	.000
3	تساهم التوظيفات غير الائتمانية في الحد من مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك.	3	3.83	0.83	76.59%	عالٍ	6.369	.000
4	لدى البنك اليات لقياس مخاطر السوق.	4	3.56	0.92	71.22%	عالٍ	3.890	.000
5	يساهم تنوع آجال الاستحقاق للودائع في الحد من مخاطر أسعار الفائدة.	2	3.85	0.79	77.07%	عالٍ	6.897	.000
6	يملك البنك الأدوات الكافية التي تساعده لقياس مخاطر السوق وفق الأساليب التالية:	5	3.32	0.91	66.40%	متوسط	2.239	.030
6-أ	الأسلوب المعياري.		3.32	1.01	66.34%	متوسط	2.008	.051
6ب	أسلوب النماذج الداخلية (نماذج إحصائية).		3.32	1.01	66.34%	متوسط	2.008	.051
المتوسط الإجمالي لفقرات البعد			3.72	0.68	74.36%	عالٍ	6.734	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية 2022 وبرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم :(9) أن تأثير مخاطر السوق في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية كان بمستوى عالٍ من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات البعد: (3.72) وبانحراف معياري: (0.68) وبنسبة موافقة (74.36%) وكانت قيمة (T) المحسوبة: (6.734) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق بين إجمالي المتوسط الحسابي لعبارات المحور والمتوسط النظري (الفرضي) (3) دالاً إحصائياً بمستوى دلالة: (0.000)، كما تبين أن فقرات البعد تأثير مخاطر السوق تراوح المتوسطات الحسابية لها بين: (3.32 إلى 4.32) والفرق بينها وبين المتوسط الفرضي :(3) دال إحصائياً لكافة الفقرات، وتراوحت نسبة الموافقة على فقرات البعد (66.40% إلى 86.34%)، هذا وحصلت الفقرة: (6) على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي مقداره :(3.32) وبانحراف معياري: (0.91)، بنسبة موافقة :(66.40%)، وكانت قيمة (T) (2.239) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق بين المتوسط الحسابي والنظري (الفرضي) للفقرة (3); دالاً إحصائياً بمستوى دلالة :(0.030).

وجميع ما سبق يشير إلى أن عينة الدراسة ترى أن البنك يملك الأدوات الكافية التي تساعده على قياس مخاطر السوق وفق أحد أساليب القياس، وكانت تلك الأدوات هي: الأسلوب المعياري وأسلوب النماذج

الداخلية ومستوى توافرها كان متوسطاً وبنسبة (66.34%)، كما يلاحظ ان البند (أ، ب) من الفقرة (6) كانت غير دلالة إحصائياً على التوالي بمستوى دلالة (0.051، 0.051).

وبناءً على ما سبق نستنتج صحة الفرضية الفرعية الثانية، لذا يتم قبولها والتي تنص على أن: **مخاطر السوق تؤثر في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية وبمستوى متوسط.** وهذه النتيجة مشابهة لدراسة كل من (جلولي، 2012؛ النجار، 2014).

البعد الثالث: مخاطر التشغيل:

جدول رقم: (10) نتائج اختبار T مدى تأثير مخاطر التشغيل في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التأثير	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
1	تؤثر مخاطر التشغيل في قياس كفاية رأس مال البنك وفقاً لمعايير بازل2و3	3	4.00	0.84	80.00%	عالٍ	7.653	.000
2	تتأثر مخاطر التشغيل بالأوضاع السياسية والاقتصادية.	2	4.12	0.78	82.44%	عالٍ	9.200	.000
3	لدى البنك نظام آلي حديث لتحديد وضبط المخاطر التشغيلية.	4	3.49	0.90	69.76%	عالٍ	3.479	.001
4	تعتبر التوعية المستمرة بمخاطر التشغيل من أهم عناصر تقليل الأخطاء التشغيلية.	2	4.12	0.81	82.44%	عالٍ	8.845	.000
5	يساهم ارتفاع مخاطر التشغيل في ارتفاع درجة مخاطر الائتمان والسوق.	1	4.20	0.93	83.90%	عالٍ جداً	8.247	.000
6	يملك البنك الأدوات الكافية التي تساعده لقياس مخاطر التشغيل وفق أحد الأساليب الآتية:	5	3.37	0.75	67.40%	متوسط	3.178	.003
6-أ	الأسلوب النمطي.	1	3.68	0.91	73.66%	عالٍ	4.823	.000
ب	أسلوب المؤشر الأساسي.	2	3.34	0.91	66.83%	متوسط	2.399	.021
6ج	أسلوب القياس المتقدم.	3	3.10	0.86	61.95%	متوسط	.726	.472
المتوسط الإجمالي لفقرات البعد			3.76	0.64	75.12%	عالٍ	7.560	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية 2022 وبرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم: (10) أن تأثير مخاطر التشغيل في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية كان بمستوى عالٍ من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات البعد: (3.76) وبانحراف معياري: (0.64) وبنسبة موافقة (75.12%) وكانت قيمة (T) المحسوبة (7.560) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق بين إجمالي المتوسط الحسابي لعبارات المحور

والمتوسط الفرضي (3) دالاً إحصائياً بمستوى دلالة (0.000)، كما تبين أن فقرات البعد تأثير مخاطر التشغيل في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية تراوح المتوسطات الحسابية لها بين :(3.37 إلى 4.20) والفرق بينها وبين المتوسط الفرضي (3) دال إحصائياً لكافة الفقرات، وتراوحت نسبة الموافقة على فقرات البعد: (67.40% إلى 83.90%).

هذا وحصلت الفقرة :(6) على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي مقداره:(3.37) وبانحراف معياري:(0.75)، بنسبة موافقة: (67.40%)، وكانت قيمة (T) (3.178) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق للفقرة بين المتوسط الحسابي الفرضي: (3) دالاً إحصائياً بمستوى دلالة: (0.003)، وجميعها يشير إلى أن عينة الدراسة ترى أن البنك يملك الأدوات الكافية التي تساعده على قياس مخاطر التشغيل وفق أحد أساليب القياس وبمستوى متوسط، كان الأسلوب النمطي هو الأكثر وبنسبة :(73.66%)، يليه أسلوب المؤشر الأساسي وبنسبة: (66.83%)، ثم أسلوب القياس المتقدم وبنسبة (61.95%)، كما يلاحظ ان البند (ج) من الفقرة (6) كانت غير دلالة إحصائياً وبدلالة (0.472).

وبناءً على ما سبق، نستنتج صحة الفرضية الفرعية الثالثة، لذا يتم قبولها والتي تنص على أن: **مخاطر التشغيل تؤثر في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية وبمستوى عالٍ**، وهذه النتيجة مشابهة لدراسة كل من (جلولي، 2012؛ النجار، 2014).

وبناءً على ما سبق، يتم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة التي نصت على أنه: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتأثير المخاطر في تطبيق معايير كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية.**

الفرضية الرابعة: والتي نصها:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لفعالية قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية"، وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هي مبينة بالجدول رقم (11) الآتي:

جدول رقم: (11) نتائج اختبار T لعينة واحدة لمعرفة مدى فعالية قياس كفاية رأس المال في البنوك اليمنية:

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى الفعالية	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
1	يلتزم البنك بتطبيق مقررات بازل1 والمتوافق مع منشور البنك المركزي اليمني، فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان	3	3.93	0.91	78.54%	عالٍ	6.556	.000
2	تطبيق البنك مقررات بازل2و3 في قياس كفاية رأس المال يؤمن للبنك حماية كبيرة من الخسائر	4	3.80	0.87	76.10%	عالٍ	5.908	.000
3	إهمال البنك عند قياس كفاية رأس المال لمخاطر السوق والتشغيل، يعرضه لخسائر تؤثر على استمراريته	1	4.05	0.77	80.98%	عالٍ	8.687	.000

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى الفعالية	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
4	يوجد قصور لدى البنك المركزي اليمني لعدم إصداره تعليمات تلزم البنوك التجارية بتحديث قياس كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2و3.	3	3.93	0.79	78.54%	عالٍ	7.540	.000
5	يوجد قصور لدى البنك المركزي اليمني لعدم إصداره تعليمات تلزم البنوك التجارية بضرورة تطوير إدارة وقياس مخاطرها وفقاً بازل2و3.	2	3.95	0.71	79.02%	عالٍ	8.635	.000
6	برأيك هل ترى وجود بيئة مصرفية مناسبة حالياً في اليمن تساعد البنك على تطبيق مقررات بازل2	5	3.32	1.04	66.34%	متوسط	1.961	.057
7	برأيك هل ترى وجود بيئة مصرفية مناسبة حالياً في اليمن تساعد البنك على تطبيق مقررات بازل3	6	3.05	1.07	60.98%	متوسط	.292	.772
المتوسط الإجمالي لفقرات المحور			3.72	0.41	74.36%	عالٍ	11.184	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية 2022 وبرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم: (11) أن مدى فعالية قياس كفاية رأس المال في البنوك كان بمستوى عال، حيث كان المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات المحور: (3.72) وبانحراف معياري: (0.41) وبنسبة موافقة: (74.36%) وكانت قيمة (T) المحسوبة: (11.184) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق بين إجمالي المتوسط الحسابي لعبارات المحور والمتوسط الفرضي: (3) دال إحصائياً بمستوى دلالة: (0.000)، ومما سبق فأن عينة الدراسة توافق على فعالية قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية، كما يتبين أن فقرات المحور تراوح المتوسطات الحسابية لها بين (3.05 إلى 4.05) والفرق بينها وبين المتوسط الفرضي: (3) دال إحصائياً لكافة الفقرات عدا الفقرتين(6، 7) فهما غير دالتين إحصائياً، وتراوحت نسبة الموافقة على فقرات المحور: (60.98% إلى 80.98%).

- حيث حصلت الفقرة :(6) على المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي مقداره: (3.32) وبانحراف معياري :(1.04)، بنسبة موافقة: (66.34%)، وكانت قيمة (T) (1.961) وهي موجبة، وكان الفرق بين المتوسط الحسابي للفقرة والمتوسط النظري (الفرضي) (3) غير دال إحصائياً بمستوى دلالة :(0.057)، أي أن عينة الدراسة لا ترى وجود بيئة مصرفية مناسبة حالياً في اليمن تساعد البنك على تطبيق معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال والمحدد بـ 8% لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل) وفقاً لمقررات بازل الثانية.

- كما حصلت الفقرة: (7) على المرتبة السادسة بمتوسط حسابي: (3.05) وبانحراف معياري (1.07)، بنسبة موافقة :(60.98%)، وكانت قيمة (T) (0.292) وهي موجبة، وكان الفرق بين المتوسط الحسابي للفقرة والمتوسط النظري(الفرضي) (3) غير دال إحصائياً بمستوى دلالة (0.772)، أي أن عينة الدراسة لا توافق على وجود بيئة مصرفية مناسبة حالياً في اليمن تساعد على تطبيق معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال والمحدد بـ10.5% لمقابلة الخسائر الناجمة عن مخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل) وفقاً لمقررات بازل3.

وبناءً على ما سبق، يتم قبول الفرضية الرئيسية الرابعة التي نصت على أنه: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لفعالية قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية.** وهذه النتيجة مشابهة لدراسة كل من (غانية، 2015؛ النجار، 2014).

الفرضية الخامسة: والتي نصها:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتوافق الآلية المقترحة لتكييف قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية مع معايير لجنة بازل2و3"، وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية كما هي مبينة في الجداول (12، 13) الآتية:

البعد الأول: آليات تكييف رؤوس أموال البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمتطلبات معايير لجنة بازل3.

جدول رقم (12): نتائج اختبار T لفقرات آليات تكييف رؤوس أموال البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمتطلبات معايير لجنة بازل3

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التكييف	قيمة T	مستوى الدلالة (sig.)
1	تعديل البنك المركزي اليمني لمنشوره رقم (2) لعام 1997م الخاص بقياس كفاية رأس المال بحيث يتم إضافة كافة المخاطر التي تؤثر عند قياس كفاية رأس المال بما يتوافق مع مقررات بازل3.	4	3.90	0.66	78.05%	عالٍ	8.709	.000
2	على البنوك التجارية اليمنية رفع الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال إلى ≤ 10.5%.	6	3.80	0.68	76.10%	عالٍ	7.591	.000
3	على البنوك إدخال الرافعة المالية بنسبة 3%.	5	3.83	0.70	76.59%	عالٍ	7.546	.000
4	إصدار قانون ينظم عملية الاندماج بين البنوك اليمنية بما يساهم في خلق كيانات بنكية قوية.	5	3.83	0.80	76.59%	عالٍ	6.611	.000

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التكييف	قيمة T	مستوى الدلالة (sig.)
5	ادخال رؤوس أموال جديدة للبنوك التجارية اليمنية من خلال إصدار أسهم جديدة.	1	4.02	0.82	80.49%	عالٍ	7.987	.000
6	استكمال إنشاء البورصة وإدراج أسهم البنوك فيها، بما يحقق للبنوك الشفافية وسهولة تسييلها أصولها	2	4.00	0.67	80.00%	عالٍ	9.545	.000
7	دمج البنوك التجارية اليمنية جزء من احتياطياتها والأرباح المحتجزة لديها في رأس المال التنظيمي.	3	3.95	0.71	79.02%	عالٍ	8.635	.000
8	إضافة هامش لرأس المال تكون وظيفته مواجهة الأزمات لحماية الأموال الخاصة من الانخفاض.	1	4.02	0.65	80.49%	عالٍ	10.069	.000
متوسط إجمالي فقرات البعد			3.92	0.51	78.41%	عالٍ	11.494	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية 2022 وبرنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم :(12) أن آليات تكييف رؤوس أموال البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمتطلبات معايير لجنة بازل3 كان بمستوى عالٍ، حيث كان المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات البعد :(3.92) وبانحراف معياري :(0.51) وبنسبة موافقة:(78.41%) وكانت قيمة (T) المحسوبة (11.494) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق بين إجمالي المتوسط الحسابي لعبارات المحور والمتوسط الفرضي: (3) دالاً إحصائياً بمستوى دلالة(0.000)، كما يتبين أن فقرات البعد، تراوح المتوسطات الحسابية لها بين :(3.80 إلى 4.02) والفرق بينها وبين المتوسط الفرضي: (3) دال إحصائياً لكافة الفقرات، وتراوحت نسبة الموافقة على فقرات البعد :(76.10% إلى 80.49%).

وبناءً على ما سبق، نستنتج صحة الفرضية الفرعية الأولى، لذا يتم قبولها والتي تنص إلى وجود **توافق آليات تكييف رؤوس أموال البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمتطلبات معايير لجنة بازل3. وبمستوى عال.**

البعد الثاني: آليات تكييف إطار إدارة المخاطر وقياس المخاطر في البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمتطلبات معايير لجنة بازل2و3:

جدول رقم: (13) نتائج اختبارT لعينة واحدة لمعرفة آليات تكييف إطار إدارة المخاطر وقياس المخاطر في البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمتطلبات معايير لجنة بازل الثانية والثالثة

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التكييف	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
1	التعاون مع المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال وتخصيص موارد مالية لهذا الشأن؛ للاستفادة من خبراتها بما يتعلق بقياس المخاطر	10	4.10	0.66	81.95%	عالٍ	10.592	.000
2	إجراء ندوات ومؤتمرات تجمع البنك المركزي مع البنوك اليمنية لضمان فهم أساسيات إدارة المخاطر من أجل التنفيذ المتكافئ لمتطلبات إدارة المخاطر.	4	4.32	0.57	86.34%	عالٍ جداً	14.863	.000
3	تأسيس إدارة في البنك المركزي خاصة بدراسة معايير بازل وتكييف البيئة البنكية المحلية معها	8	4.22	0.72	84.39%	عالٍ جداً	10.771	.000
4	إنشاء مؤسسة وطنية للتقييم الائتماني بما يجعل قياس مخاطر الإئتمان أكثر دقة في البنوك.	9	4.17	0.86	83.41%	عالٍ	8.684	.000
5	اعتماد إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني الأجنبية الموثوقة لمساعدة البنوك لقياس المخاطر	12	3.76	0.99	75.12%	عالٍ	4.868	.000
6	نقل أساليب قياس المخاطر المستخدمة في البنوك الأجنبية عبر فروعها في اليمن لتكييفها محلياً	11	3.93	0.75	78.54%	عالٍ	7.864	.000
7	تحفيز البنك المركزي للبنوك التجارية اليمنية لتنفيذ الأساليب الحديثة في قياس مخاطر.	7	4.24	0.66	84.88%	عالٍ جداً	12.021	.000
8	التحديث المستمر لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية بما يجعل البنوك التجارية مواكبة لكل جديد.	4	4.32	0.65	86.34%	عالٍ جداً	12.983	.000
9	على البنوك وضع إطار يشمل إدارة المخاطر، واستخدام تقنيات تقيس أثرها على رأس المال	2	4.44	0.50	88.78%	عالٍ جداً	18.339	.000
10	مطالبة البنوك بإجراء اختبار التحمل للكشف المبكر عن أي خطر يهددها، لضمان تحملها	5	4.29	0.60	85.85%	عالٍ جداً	13.753	.000

م	العبارات	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبة	مستوى التكييف	قيمة T	م. الدلالة (sig.)
11	إجراء دورات تدريبية مكثفة لموظفي المخاطر لتطوير مهاراتهم في أساليب قياس المخاطر.	1	4.49	0.60	89.76%	عالٍ جداً	15.964	.000
12	إلزام البنك بضرورة تطبيق نظام محاسبي متطور يتوافق مع المعايير الدولية والشفافية والإفصاح.	3	4.41	0.55	88.29%	عالٍ جداً	16.571	.000
13	إلزام البنك بإعداد تقارير دورية للإفصاح عن حجم المخاطر والأساليب المتبعة في إدارتها وقياسها	6	4.27	0.63	85.37%	عالٍ جداً	12.821	.000
14	استخدام موقع البنوك الالكترونية في الإفصاح عن بياناتها المالية وسياستها في إدارة المخاطر.	9	4.17	0.74	83.41%	عالٍ	10.153	.000
المتوسط الإجمالي للبعد			4.22	0.46	84.4%	عالٍ جداً	17.109	.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسة الميدانية 2022 وبرنامج SPSS

يتضح من الجدول: (13) أن توافق آليات تكييف إطار إدارة المخاطر وقياس المخاطر في البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمتطلبات معايير لجنة بازل2و3 كان بمستوى عالٍ جداً من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث كان المتوسط الحسابي لإجمالي عبارات البعد: (4.22) وبانحراف معياري (0.46) وبنسبة موافقة: (84.46%) وكانت قيمة (T) المحسوبة (17.109) وهي كبيرة وموجبة، وكان الفرق بين إجمالي المتوسط الحسابي لعبارات المحور والمتوسط النظري (الفرضي) (3) دالاً إحصائياً بمستوى دلالة: (0.000)، كما يتبين أن فقرات البعد آليات تكييف إطار إدارة المخاطر وقياسها في البنوك وفقاً لمتطلبات معايير لجنة بازل2و3، تراوح المتوسطات الحسابية لها بين (3.76 إلى 4.49) والفرق بينها وبين المتوسط الفرضي :(3) دال إحصائياً لكافة الفقرات، وتراوحت نسبة الموافقة على فقرات البعد :(75.12% إلى 89.76%).

وبناءً على ما سبق، نستنتج صحة الفرضية الفرعية الثانية، لذا يتم قبولها والتي تنص إلى وجود **توافق آليات تكييف إطار إدارة المخاطر وقياس المخاطر في البنوك التجارية اليمنية وفقاً لمتطلبات معايير لجنة بازل2و3. وبمستوى عال جداً**. وجميع ما سبق يشير إلى قبول الفرضية الرئيسية الخامسة والتي نصها: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) لتوافق الآلية المقترحة لتكييف قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية مع معايير لجنة بازل2و3**. ومن خلال ما سبق توصل الباحث ان نتائج هذه الدراسة تعطي مؤشراً إيجابياً إلى أن هناك إمكانية في تطبيق الآلية المقترحة لتكييف قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية وبما يتوافق مع متطلبات معايير لجنة بازل الثانية والثالثة.

الاستنتاجات: توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. أظهر الدراسة أن البنوك التجارية اليمنية تقوم بتطبيق متطلبات مقررات بازل1.
2. تبين من الدراسة أن قياس مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية يتم وفقاً لمتطلبات البنك المركزي اليمني ومقررات لجنة بازل الأولى.
3. اتضح من الدراسة أن العاملين في البنوك التجارية اليمنية يدركون مدى أهمية قياس كفاية رأس المال وفق مقررات بازل، ويتطلعون للمزيد من التدريب في مقررات بازل؛ نظراً لعدم اهتمام البنوك بإجراء هذه التدريب.
4. تبين من الدراسة عدم توافر مؤسسات محلية للتصنيف الائتماني، بالإضافة إلى عدم وجود تصنيفات ائتمانية خارجية لعملاء البنوك التجارية اليمنية، الأمر الذي يحد من القدرة على تحديد أوزان مخاطر العملاء حال تبني الأسلوب المعياري لقياس مخاطر الائتمان في ظل مقررات بازل الثانية والثالثة.
5. تؤكد الدراسة أن أهم المقومات التي تؤهل البنوك التجارية اليمنية لتطبيق أساليب القياس الحديثة لكفاية رأس المال وقياس مخاطر: (الائتمان، السوق، التشغيل، السيولة) وفق معايير بازل2و3 غير متوفرة.
6. توصلت الدراسة إلى عدم فاعلية أساليب قياس المخاطر في البنوك التجارية اليمنية؛ نظراً لعدم مواكبتها أساليب القياس الحديثة للمخاطر وفق مقررات لجنة بازل الثانية والثالثة، حيث إن أسلوب القياس الوحيد والمطبق في البنوك التجارية اليمنية هو الأسلوب التقليدي لقياس مخاطر الائتمان فقط وفقاً لاتفاقية بازل1.
7. اتضح من الدراسة عدم فعالية قياس كفاية رأس المال مرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية فقط في البنوك التجارية اليمنية؛ نظراً لإهمالها وعدم مواكبتها مع متطلبات قياس كافة المخاطر وفق مقررات بازل الحديثة.
8. تبين من الدراسة وجود قصور في تعليمات البنك المركزي اليمني؛ نظراً لعدم إصداره تعليمات تلزم البنوك بضرورة تحديث قياس كفاية رأس المال والمخاطر وفقاً لأساليب القياس الحديثة المقرة في معايير بازل 2و3.
9. أظهرت الدراسة وجود التوافق وبصورة عالية بين الآلية المقترحة لتكييف رؤوس أموال البنوك التجارية اليمنية، ومتطلبات مقررات بازل الثالثة، وكذلك التوافق بين الآلية المقترحة لتكييف إطار إدارة المخاطر وقياسها في البنوك التجارية اليمنية، ومتطلبات مقررات بازل الثانية والثالثة، كان بمستوى عالٍ.
10. تبين من الدراسة وجود التوافق وبصورة عالية جداً بين الآلية المقترحة لتكييف قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية اليمنية ومتطلبات مقررات بازل الثانية والثالثة، كان بمستوى عالٍ جداً.
11. بينت الدراسة أن تأثير مخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل) في قياس كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 2 و3، كان بمستوى عالٍ، وأن هذه المخاطر تتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن، مما يؤكد عدم وجود بيئة مصرفية

مناسبة حالياً في اليمن تساعدها على تطبيق معايير بازل الثانية أو الثالثة.

التوصيات: في ضوء النتائج السابقة أوصت الدراسة بالآتي:

1- توصي الدراسة بإعداد خطة مزمنة للقضاء على التحديات التي يواجها القطاع المصرفي اليمني في استيفاء معايير بازل حول كفاية رأس المال المصرفي والإشراف الفعال على البنوك لتقدير المخاطر ومواجهتها.

2- توصي الدراسة بأهمية تطبيق البنوك التجارية اليمنية قياس كفاية رأس المال مرجحة بأوزان مخاطر (الائتمان، السوق، التشغيل) وفق مقررات بازل2 و3، يؤمن للبنك حماية كبيرة؛ نظراً لتفادي أي خسائر محتملة.

3- توصي الدراسة بأهمية مواكبة البنك المركزي اليمني للتطورات في معايير بازل وتعديل تعليماته وفق ذلك.

4- توصي الدراسة بأهمية تطوير البنك المركزي اليمني لأدواته الرقابية على البنوك وفق توصيات لجنة بازل.

5- توصي الدراسة بأهمية تطوير نماذج قياس نسبة كفاية رأس المال حتى تتوافق مع مقررات بازل 2و3.

6- توصي الدراسة بأهمية إصدار قانون ينظم الاندماج بين البنوك التجارية، بما يساهم في خلق بنوك قوية.

7- توصي الدراسة بوضع آليه لتوسيع قاعدة حقوق الملكية للبنوك من خلال إصدار أسهم جديدة للاكتتاب.

8- توصي الدراسة بأهمية استكمال إنشاء البورصة اليمنية وإدراج أسهم البنوك فيها، بما يحقق للبنوك الشفافية.

9- توصي الدراسة بأهمية إضافة هامش لرأس المال تكون وظيفته مواجهة الأزمات لحماية الأموال الخاصة.

10-توصي الدراسة بالتعاون مع مختلف المؤسسات الدولية العاملة في هذا المجال؛ للاستفادة من خبراتها.

11-توصي الدراسة بأهمية إنشاء مؤسسة وطنية للتقييم الائتماني بما يجعل قياس مخاطر الإئتمان أكثر دقة.

12-توصي الدراسة بأهمية نقل أساليب قياس المخاطر المتطورة المستخدمة في فروع البنوك الأجنبية باليمن.

13-توصي الدراسة بأهمية تحفيز البنك المركزي للبنوك التجارية لتنفيذ الأساليب الحديثة في قياس مخاطر.

14-توصي الدراسة بأهمية التحديث المستمر لمتطلبات نظام الرقابة الداخلية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل.

15-توصي الدراسة بأهمية وضع البنوك لإطار يشمل إدارة المخاطر بمختلف أنواعها، واستخدام تقنيات تقيس أثر المخاطر على رأس المال وفقاً لمتطلبات معايير لجنة بازل الثانية والثالثة.

16-توصي الدراسة بأهمية إجراء دورات تدريبية مكثفة لموظفي المخاطر لتطوير مهاراتهم في أساليب قياس المخاطر وكفاية رأس المال والممارسات السليمة لإدارة المخاطر وفق متطلبات معايير لجنة بازل 2 و3.

17-توصي الدراسة بأهمية إفصاح البنوك في مواقعها الالكترونية عن نوعية وحجم المخاطر والأساليب المتبعة في إدارتها وقياسها وفق متطلبات الشفافية والإفصاح الواردة في معايير بازل 2 و3.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

[1] سلامي، سمية، (2023). "أثر مقررات بازل 3 على كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التقليدية والإسلامية، **مجلة التنمية الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

[2] بن سالم، فرح، (2023) "أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية – دراسة عينة من البنوك التجارية، **مجلة الاقتصادية**، الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، المجلد (9)، العدد، (1).

[3] عبد الجواد، السيد راضي، (2021)، تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالي للقطاع المصرفي في مصر، **مجلة السياسة والاقتصاد**، المجلد (10)، العدد (9)، مصر.

[4] العكيلي، صباح. (2021). دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، العدد (65)، كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية، العراق، ص 308-321.

[5] قويدر، ابتسام، (2021)، استخدام نموذج CAMELSفي قياس الأداء المصرفي ودعم نظام الرقابة دراسة مقارنة. **أطروحة دكتوراه** في علوم التسيير، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة.

[6] ناصر، سليمان. (2019)."**التسيير البنكي (إدارة البنوك)**". (الطبعة الأولى). دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[7] حميدي، كلثوم (2019)، الإطار الجديد لاتفاق بازل 3 ودوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية وتحقيق السلامة المصرفية العالمية، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، 30 (1)، ص ص 531-559.

[8] منصور، عاصم حمد عمران، (2017)، مدى فعالية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف السودانية، **رسالة ماجستير (غ.م)**، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية، جامعة الجزيرة، السودان.

[9] شقيري نوري وآخرون، **إدارة المخاطر**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2016، ص 301.

[10] الهاشمي، ليلى، 2017، "رأس المال المصرفي حسب متطلبات بازل3 ودوره في تحقيق الاستدامة المالية – دراسة تطبيقه على القطاع المصرفي العراقي"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، جامعة السودان للعلوم، السودان، المجلد (18)، العدد (02).

[11] أبو شعبان، رنده محمد سعيد، (2016)، "دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية (دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة)"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2016، ص 37.

[12] عمران، مجد، (2015)، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا، نموذج مقترح، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (37)، العدد (1)، سوريا.

[13] بركات، سارة. (2015). دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى الجزائر. **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد (7)،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

[14] يونس، مونه. (2015). تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر. **ماجستير (غ.م)**، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير، جامعة قاصدي، الجزائر.

[15] غانية، هيفاء. (2015). "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و3 – دراسة ميدانية لمجموعة من البنوك الجزائرية". **رسالة ماجستير (غ.م)**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.

[16] النجار، حياة. (2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية. **أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غ.م)**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

[17] العلفي، نبيل محمد. (2014). **تعثر البنوك – أسبابه – مظاهره – وسائل الوقاية**. (الطبعة الأولى). جامعة القاهرة، مصر.

[18] حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل (دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية)، أطروحة دكتوراه**، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلوم التسيير، جامع فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص 224.

[19] نسيمة، جلولي. (2012). **مدى إمكانية تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاق بازلII المتعلقة بأساليب قياس مخاطر البنوك**. رسالة ماجستير (غ.م)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

[20] لعراف، فائزة. (2010). **مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير بازل**. رسالة ماجستير، جامعة مسيلة، الجزائر.

[21] البنك المركزي اليمني، (1997). **كفاية رأس المال**، المنشور رقم (2)، الإدارة العامة للرقابة على البنوك. صنعاء، اليمن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

[1] Nkechi, U. & Oluchi, A. (2019). Capital Adequacy and Banks Performance: Evidence from Deposit Money Banks in Nigeria. International Journal of Research and Innovation in Social Science, 3(8), 237-243. https://www.rsisinternational.org

[2] Francisco Javier Población García, Financial Risk Management: Identification, Measurement and management, Palgrave Macmillan, UK, 2017, pp 277-278.

[3] Laurent Rierandrei, Risk Management, DUNOD, Paris, 2015, p234

[4] Nguyen Thi Kieu Mibh. (2014). Risk Management for Commercial Bank in Vietnam. Master Thesis, Institute of Management, Open University, Berlin, Germany.